المنظمة العربية لحقوق الإنسان
أكاديمية المنظمة العربية لحقوق الإنسان

أثر الديون السيادية على حقوق الإنسان والتنمية المستدامة

"دراسة تحليلية تأصيلية"

الباحث

محمد داود الشريف

القاهرة 2024 م

مقدمة

إيماناً بأن ما بين الخافقين مسخر لخدمة الإنسان، المصان، المكرم، لذاته، وانطلاقاً من اندراج أجندة الديون الأجنبية أو السيادية على جدول أعمال مختلف هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان منذ أكثر من عقدين، وتحذير الأخيرة من التحديات التي تفرضها أعباء الديون الخارجية المفرطة، وسياسات الإصلاح الاقتصادي على إعمال حقوق الإنسان، لا سيّما في البلدان النامية، دعانا للقول أن مشكلة الديون السيادية ليست مشكلة اقتصادية محضة، إذ تكتسي أبعاداً اجتماعية، وأخلاقية، وحتى سياسية، فضلاً عن أنها قانونية.

وبالتالي لا يمكن التصدي لها من زاوية اقتصادية صرفة، بل لا بدّ من السعي نحو تمكين حقوق الإنسان مكانة مركزية في ظل أزمات الديون السيادية، والكشف عن العلاقة التقاطعية بين حقوق الإنسان والديون السيادية، والأساس القانون الدولي الذي يكفل هذه المركزية، وتسليط الضوء على آثارها التي تشكل عائقاً أمام إعمال حقوق الإنسان، والعمل على خلق مقاربة متوازنة بين حقوق الإنسان وخدمة الديون السيادية، وذلك في وقت عزت فيه الدراسات الفقهية العربية لهذه الظاهرة، إذ غالب الدراسات تدور في إطار اقتصادي بحت، مما حدنا أن ننظر إلى العلاقة بينهما بعين الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، والقانون الدولي العام.

تزامناً مع الملاحظات الختامية التي وضعتها مختلف هيئات المعاهدات – على التقارير القطرية المقدمة إليها– إلى أن أعباء الديون الخارجية الثقيلة، والاعتماد الشديد على المساعدة الخارجية، يمكن أن يشكلا عقبة أمام الجهود التي تبذلها الدول الأطراف للوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدات حقوق الإنسان.

أهمية الدراسة

جاءت أهمية الدراسة على ضربين اثنين:

أهمية علمية فكرية: تقوم على زيادة الوعي بالحاجة إلى اعتبار الديون السيادية قضية من قضايا حقوق الإنسان، من خلال إعداد دراسة تقوم على منهج مفاهيمي تأصيلي يبين صلة الديون السيادية بحقوق الإنسان، وتأثر الأخيرة بالأولى.

أهمية عملية: طرح بعض الرؤى والآليات التي تساعد على تحقيق المواءمة والموازنة بين خدمة الديون السيادية والتمكين لحقوق الإنسان.

هدف الدراسة

هناك ثلاثة أهداف رئيسية للدراسة تتمخض عنها بقية الأهداف، أولاها: العمل على إيجاد وتأصيل الأساس القانوني الدولي الذي يمكّن إعمال حقوق الإنسان في ظل خدمة الديون السيادية، ثانيها: تسليط الضوء على الآثار التي يمكن أن ترتبها هذه الديون على حقوق الإنسان والتنمية المستدامة، وأخيراً: طرح آليات توازنية بين ما تفرضه الديون السيادية من سياسات، وما ترتبه الصكوك الدولية لحقوق الإنسان من التزامات.

المستهدفون من الدراسة

تستهدف ورقة السياسات العامة ما يلي:

- الدول والمنظمات الدولية الحكومية
- المؤسسات المالية والاقتصادية
- منظمات المجتمع المدني
- الباحثين والدارسين المتخصصين في حقوق الإنسان

إشكالية الدراسة

من غير الخافي أن علاقة الديون السيادية بحقوق الإنسان لم تتبلور بشكل كافي بعد في منظومة القانون الدولي لحقوق الإنسان، ناهيك عن غياب الدراسات الفقهية حولها في البيئة العربية، مما أدى لظهور عدة إشكاليات أهمها: هل الديون السيادية قضية من قضايا حقوق الإنسان؟ وهل تشكل عقبة في وجه إعمال وتمكين حقوق الإنسان والتنمية المستدامة؟ وهل يمكن للدولة أن تعمل في خدمة الديون السيادية دون انتهاك ما نصت عليه الشرعة الدولية لحقوق الإنسان؟

منهج الدراسة

وللإجابة على الإشكاليات الآنفة، سيتبع الباحث المنهج الوصفي، التحليلي، الاستنباطي، فسوف يعمد إلى نصوص الإعلانات، والمواثيق الدولية والإقليمية، والتقارير، والمبادئ التوجيهية الصادر عن الأمم المتحدة وهيئاتها، وبعض الأدبيات الفقهية ذات الصلة، يحلل منها العبارات والنصوص، ثم يستنبط الأحكام التي تضبط علاقة الديون السيادية بحقوق الإنسان.

وحتى تؤتي الدراسة أكلها نبين خطتها على الشكل التالي:

خطة الدراسة

ملخص تنفيذي

مقدمة

١. الأساس القانوني الدولي لإعمال حقوق الإنسان في ظل خدمة الديون السيادية

1.1 المعاهدات الدولية والإعلانات

1.2 المبادئ التوجيهية والتعليقات

٢. أثر الديون السيادية على حقوق الإنسان والتنمية المستدامة

2.1 أثر الديون السيادية على الحقوق المدنية والسياسية والتنمية المستدامة

2.2 أثر الديون السيادية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٣. توصيات السياسات العامة

3.1 نهج قائم على حقوق الإنسان في ظل خدمة الديون السيادية

3.2 تحقيق التوازن بين التمكين لحقوق الإنسان وخدمة الديون السيادية

خاتمة:

المراجع: باللغة العربية

- ميثاق الأمم المتحدة 1945.
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966.
- إعلان الحق في التنمية 1986.
- إعلان الألفية 2000.
- إعلان برنامج عمل فيينا1993.

- المبادئ التوجيهية لتقييم تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادي على حقوق الإنسان2019.
- المبادئ التوجيهية بشأن الديون الخارجية وحقوق الإنسان2011.
- تعليقات اللجان المنشأة بموجب المعاهدات

المراجع باللغة الأجنبية

- Sovereign Debt And Human Rights. Cephas Lumina
- Human Rights, Sovereign Debt And Why States Should Not Keep Their Promises. Anahí Wiedenbrüg 2018.
- Sovereign Debt And Human Rights. Ilias Bantekas. Cephas Lumina. 2018.
- Human Rights In Sovereign Debt:The Role Of Investors. Carmen Nuzzo, Pri. Jasper Cox, Pri.
- A Human Rights Framework For Debt Relief. Chrystin Ondersma. 2015.
- Conditionality And Sovereign Debt: An Overview Of Human Rights Implications Thomas Stubbs. Alexandros Kentikelenis.2018.